التعاضد في الخطاب النحوي دراسة حجاجية في كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)

م.د. نجم عبد الواحد حسين الحسني
مديرية تربية الكرخ الثالثة
Dr.najam.hs@gmil.com

الملخَّص

يحاول هذا البحث تقَّصي ظاهرة مهمَّة في أبستمولوجيا النحو العربي،أعني بها ظاهرة تعاضد الأدلَّة أو توارد أكثر من دليل واحد على الرأي أو الحكم النحويّ ، في كتاب عبد القاهرالجرجانيّ (ت٤٧١هـ) (المقتصد في شرح الإيضاح)،بوصف الخطاب النحوي خطابا عقلانيا يسعى إلى بناء المعرفة اللسانية بناء منهجيا،ويتسم بالفرضيات العلمية والجدل الخلافي والتحاور العرفاني ،ويسعى البحث إلى تتَّبع المسالك المنهجية في تعضيد الدليل بدليل آخر ،والنظر في الأنساق الحجاجية وترابط أبنيتها في سيرورات الخطاب،ويتطلب الغايات التي يسعى لها تعاضد الأدلة النقلية والعقلية ،وتحديد النتائج التي ترتبت على المسالك التعضيدية.

كلمات مفتاحية : (تعاضد– خطاب – نحو– حجاج)

Synerg of Evidence in syntactic discourse:An argumentative study in Muqtasad book by Abdulqahir Al Jurjany

M.D.Najim Abdulwhid Alhassany
Al-Karkh third education directorate

Abstract

This research attempts to investigate an important phenomenon in the epistemology of Arabic grammar, by which I mean the phenomenon of sympathetic evidence or the presentation of more than one evidence of opinion or grammatical rule, in the book of Abd al-Qaher al-Jarjani (d. 471) (ALmuqtased in Explaining AL ethah), describing the grammatical discourse as a rational discourse that seeks to build Linguistic knowledge is a systematic construction, characterized by scientific hypotheses, controversial controversy, and argumentative dialogue, and the research seeks to follow the methodological paths in supporting the evidence with another evidence, looking at the pilgrimage patterns and the interconnectedness of its structures in the processes of discourse, and requires the goals reached by it to support the transportation and mental evidence, and to determine the results that Arranged on the tract Altedeida

Keywords: synergy,discourse,syntax,argumentation

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

يتجه هذا البحث نحو الخطاب النحوي لمعرفة طرائق تواتر الأدلة على المفاهيم النحوية والقضايا التركيبية في بناء نظرية النحو العربي .واستكناه طبيعة الاستدلال العقلي واللغوي مما اتخذه النحاة لتشييد نظام نظري وإجرائي يحقق كفاية نظرية وتفسيرية للِّسان العربيِّ.

فالبحث يسعى لتحليل تعاضد الأدلة النحوية في كتاب المقتصد للجرجاني ،وهو مفهوم غير محدَّد في التراث النحوي غير أنَّنا يمكن أن نلحظ حدَّه المفهومي في الاحتجاج للقضاياالنحوية(القواعد الكلية والآراء التفسيرية أو الجدلية)بأكثر من دليل يورد تباعا لتقرير حكم نحوي أو رد رأي مخالف أو تفسير ظاهرة تركيبية.

والنظر في الغايات المقتضية لتواتر الحجج في سيرورة الاستدلال،وطريقة تراتب الحجج من الأقوى إلى حجة مؤاسرة لها أو أضعف منها في حجاج التمثيل بحسب سلالم حجاجية ،ويتطلب هذا النظر استقراء وظائف الحجج المعضِّدة وأثرها الإقناعي وغايتها المتمثلة في تحقيق الإقناع بالرأي أو تغيير الواقع المعرفي للآخر المبتغى بالخطاب النحوي.

ومن المهم وقوفنا على أهداف الخطاب النحوي العلمية والتعليمية ،إذ تحدِّد غايات الخطاب سيرورة مسالكه البنائية وأنساق انتظامها في النظروالتحليل والتقنين،فالأدلة الحجاجية مستمدة من منطق لغوي يستمدُّ أُطره النظرية من واقع اللغة واستعمالها الناجزوآخر تجريدي وليد استقراء أنظمة النحو وبناه التكوينية،ومن هنالم يكن منطق تلك الأدلة منطقًا منفكًا عن موضوعه،فالاستدلال النحوي ليس استدلالا جدليا صوريا منبتا عن واقع اللغة وحقائقها الجوهرية،بل هو تحاور لساني يحقق فاعليته في سياق انتظام مكونات اللغة وبناها المؤتلفة بحسب قواعد تكوينها.

ونجد تمظهر التعاضد في السمة الجدلية التي يصطنعها النحاة وجودا وافتراضا لغايات علمية بدءا من مسالك الاحتمال الرياضي والاستقراء الواقعي وانتهاء بأحكام عامة وخاصة ،وذلك مايقتضي إيراد أدلَّة الأحكام الموثِّقة لها ،ودعمها بحجج توثقها وتعزز قيمتها الاستدلالية،ويحرك فاعليتها غايات إقناعية تحقق الشمول والانسجام لنظرية النحو العربي.

أولاً– تعضيد الحجة السماعية بحجة سماعية:

الحجاج بالسماع أساس النظر النحوي في بناء القواعد واستنتاج أحكام الظواهر التركيبية،فالحجج السماعية المتمثلة بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب الموثوق بعربيتهم تمثِّل مسلمات اتفاقية في الاستدلال يؤسَّس على وفقها القياس الاستقرائي الشامل لموضوعات النحووظواهره.

وقد درج النحويون في بناء أنظمة النحو العربي على تحديد مادة النظر والتحليل–اللغة العربية الفصحى والفصيحة–فحُدِّدت بعامل زمني وآخر مكاني لضبط تلك المادة ،وهو عيار علمي صائب يحصر موضوع العلم ويحدِّده،ومما يلحظ في المادة المسموعة التي اتسمت بموضوعية جمعها وتقييد مراتب حجيتها بالكثرة والاطراد أو القلة والندرة والشذوذ أنَّ علماء العربية كانوا يولونها أكبر الاهتمام ويمنحونها أولوية مطلقة بوصفها أساس المعرفة العلمية اللغوية،ومناط تحصيل تلك المعرفة ،ويقدمونها على الأصل الثاني وهو الاستدلال العقلي،وقد يقودنا هذا الملحظ إلى الحكم في بادىء الأمر على النحو العربي بأنَّ جوانبه المبنية على الاستدلال السماعي أكثرمن كونها إعمالا للفكر واستخداما للوسائل العقلية التجريدية[١].

وهنا يقوم الاستدلال وبناء المفاهيم على نماذج لسانية مسموعة ،مع اختلاف زوايا النظر التي اتخذها النحاة،فقد كانت المرويات اللغوية التي وصلتهم أو وردوا عليها واحدة أو توشك أن تكون كذلك،ولكنَّ استقراء هذه المادة لرصد ظواهرها النحوية والصرفية والصوتية أو استخراج أحكامها التي تنتظمها كان يتفاوت وخاصة في تعليل تلك الظواهر أو تفسير عواملها وسبر علاقاتها[٢]

والمهم هنا أنَّ النحويين قد أخذوا بهذا الأصل في استدلالاتهم وبناء خطابهم العلمي والتعليمي،وأصبحت الحجج السماعية أصلًا يحتكم إليه في التقنين والتوصيف والتفسير،والرد والنقض والإثبات ،فمثَّلت الحجج السماعية وسائل إقناع فاعلة في الخطاب النحوي على اختلاف أنواعها وقوتها في الاستدلال.

١ –تعضيد الحجة القرآنية بحجة قرآنية أخرى:

الحجة القرآنية أوثق الحجج في الخطاب النحوي،وهي محل اتفاق بين النحويين،ومن أشكال الحجاج النحوي المعضَّد بالأدلة القرآنية ماأورده الجرجاني للتدليل على أحد أنماط البدل وهو بدل الاشتمال الذي يرتبط بمتبوعه بعلاقة الاتِّصال أو التَّعلق،فقدم له مثلا افتراضيا: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه)فثوبه بدل اشتمال من زيد،بحسب علاقة الثاني بالأول تلك العلاقة المتمثلة بالاحتواء ،ويستدل لهذا التصنيف الوظيفي للبدل بقوله تعالى((قُتِلَ أصحابُ الأخدود ،النارُ ذات الوقود)) [البروج/٥–٦]،ويقتضي الاستدلال إيضاح مورد

الدليل،فإنَّ الأخدود اشتمل على النار فأضحت النار متصلة به بعلاقة الاحتواء وأبدلت على هذا منه بحسب العلاقة الدلالية المسترسلة بين عناصر التركيب، ويقدم الجرجاني حجة قرآنية أخرى ليعضِّد رأيه في وظيفة هذا النوع البدلي، قوله تعالى ((يسألونك عن الشهرِ الحرام قتالٍ فيه))[البقرة/٢١٨] فكلمة(قتال) بدل من الشهر،والعلاقة علاقة احتواء زماني ،فالقتال حاصل في الشهر،كما كانت النار في الأخدود[٣]، فالعلاقة في كليهما علاقة احتواء خصَّصت هذا النوع من البدل بسمة الاشتمال.و الخطاب النحوي هنا يسلك في حجاجيته لدعواه مسلك التحليل لمضمون الدليل، ليحقق غايتين :الأولى إقناع المتلقي بفحوى الخطاب ،والثانية تعليم المتلقي وإيضاح النمط بمورده وموضوعه .

ومن صور التعضيد القرآني ما جاء في مجانسة المخصوص بالمدح أو الذم لفاعل فعل المدح أو الذم،وما جاء مخالفا لهذه القاعدة العامة يتأوَّل،ومن ذلك الاستدلال قوله تعالى((بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله))[الجمعة/٥]،فالتقدير فيها: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآيات الله،فمثل القوم فاعل (بئس)وهو مضاف إلى المعرف ب(أل) الجنسية ،وهذا النمط مثل قولنا :نعم غلام الرجل غلام زيد،و(مثل الذين) هو المخصوص بالذم ،ثم حذف المضاف الذي هو (مثل)،وناب المضاف إليه منابه،وهذا التأول يعضد بحجة مماثلة في الاستدلال هي قوله تعالى((ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا))[الأعراف/١٧٧] ،فالمخصوص هو (القوم) مرفوع لأنه قائم مقام المخصوص بالذم المحذوف المقدر ب(مثل القوم)،ويناظره في الورود السماعي القرآني في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بوظيفته النحوية حذف (أهل) من المركب الإضافي (أهل القرية)،في الآية المباركة ((واسأل القرية))[يوسف:٨٢].[٤]

وتعضَّد هذا الحكم النحوي عند الجرجاني باستقراء طبيعة الخطاب القرآني الذي مثَّل اللغة العربية في أنصع تمظهراتها التركيبية والدلالية ،فإضمار المخصوص كثير الورود في الاستعمال القرآني المبارك،نحو قوله ((نعم العبد إنَّه أوّاب))[ص:٤٤]إذ التقدير على حذف المخصوص (نعم العبد أيوب) ، وقد حذف بحسب التقدير النحوي للتركيب الذي يتكون في أصل وضعه من (فعل وفاعل ومخصوص)وعلى وفق هذا الأصل يتم تقدير التغيرات الطارئة على النسق في الاستعمال ،ويعضده كذلك قوله تعالى((والأرض فرشناها فنعم الماهدون))[الذاريات:٤٨]وتقدير المخصوص(نعم الماهدون نحن)وقد حذف لدلالة الحال المتمثلة بالسياق التركيبي والافتراض المسبق المتمثل بالمخزون المعرفي لدى المخاطب المسلم[٥].

فالمخصوص بالمدح أو الذم في هذا التركيب الإفصاحي هو الذات أو الصفة المقصودة بالمدح أو الذم ،وهو العنصر الأهم في المستوى التداولي للجملة ،ومن هنا ينص النحويون على ضرورة ذكره إمّا لفظا أو نية ،ورأى بعض النحويين المتأخرين أنَّه لايجوز حذفه إلا بدلالة السياق التركيبي المتقدم عليه ،ولايجوز حذفه من غير دلالة مقالية سابقة عليه،ذلك لأنَّ جملة المدح لاتستقل بذاتها من دون عنصرها الأهم والمقصود منها،فالآية الأولى تقدم فيها ذكر المخصوص المحذوف وهو قوله تعالى(إنّا وجدناه) والثانية قوله تعالى((والأرضَ فرشناها))،فلو لم يتقدم ذكر المخصوص لم يجز حذفه،والأكثرون لم يشترطوا التقدم،لأنَّه خبر لمبتدأ ،ويمكن حذفه للعلم به وطلبا لاختصار التركيب[٦].

إنَّ الحجاج النحوي يتأسس على دعوى كلية تمثلت بوجوب تناسب الفاعل والمخصوص دلاليا وإحاليا، ولانسجام هذه القاعده الكلية ينبغي دفع أي اعتراض يُخِلّ بشموليتها ،وقد أسّس الجرجاني دفع الاعتراض على وفق حجة سماعية تمثل أقوى أنماط الاستدلال ،وهي الحجة القرآنية المتضمنة للاعتراض والرد عليه في آن واحد،مما يكسبها سمة التعضيد الذاتي ،وتتدرج في مجالها الاستدلالي اللغوي حجج مكافئة لها في القوة والسمات الدلالية المتمثلة بحذف المخصوص المشاكل للفاعل،وحجة أخرى تشابهها في سمة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه الوظيفي في التركيب.

يلحظ أن الخطاب النحوي خطاب حجاجي بسمة عامة ،واللافت أنَّ الجرجاني قد تدرَّج في تعضيد خطابه،فعضَّدت الآية نفسها وأكَّدت الظاهرة النحوية فيها ،وعضَّد رأيه الاستقرائي بدليل مكافىء للدليل الأول بالسمات الدلالية والتركيبية،وعضد رأيه بدليل أخر مماثل في جانب معين هو الحذف وإقامة المتعلق مقام المحذوف ،ويمكن أن يدرج هذا تحت ما يعرف في نظريات الحجاج بالسلالم الحجاجية،ويقصد بها مجموعة من الحجج أو التعابير المتجانسة والمتدرجة بحسب قوتها الاستدلالية من الأقوى إلى الأضعف، وتؤدي بمجموعها وظيفة حجاجية في الخطاب المندرجة فيه[٧].

ويلحظ على طبيعة التعاضد في المقتصد أنَّ نص الجرجاني يأتي بعد نص أبي علي الفارسي شارحا له ومفسرا لمقاصده وموثقا لدعواه بطريقة تتداخل فيها المستويات اللسانية النحوية والصرفية والدلالية،ونحو هذا تعضيد غنى (ما) التعجبية عن الصلة،في مثل قولنا:(ما أحسنَ زيداً)،وخلو ما التعجبية من الصلة والصفة تبعا لغرضها التداولي فهي من الأدوات الوظيفية التي تتصدر التركيب وتؤشر لقوته الإنجازية الافصاحية (التعجب)،ومن هنا انحتم أن تكون مبهمة لأنَّ فحوى التعجب الاستغراب والاندهاش من صفة مخالفة لأشكالها،ودليل هذا الحكم حذف صلة (ما)في نسق المدح مثل قوله تعالى((إن تبدوا الصدقات أو تخفوها فنعمَّا هي))فالتقدير:نعم شيئا هي،فما هنا اسم مجرد من الصلة والصفة،لأنَّ التقدير:إن تبدوا الصدقات فنعم شيئا هي [٨]،وعلى هذا لايمكن أن تكون (ما) اسما موصولا (معرفة) في التعجب بل تنكر بحذف ما يخصصها من الصلة لأنَّ ما للتعجب وهو من مواضع الإبهام،والنكرة أجدر به وهذا يتحقق إذا جعلنا (ما) بمعنى شيءٍ[٩]،وقد ورد التعضيد هنا للحجة القرآنية بحجة مماثلة مع اختلاف موضوع الدليلين السماعيين ،ولايخلو هذا من عقد مقايسة غايتها إثبات دعوى الحكم،وإقرار المطلب النحوي بمصاديق ظاهرتين متشاكلتين لسانيا،وهنا يأخذ الاستدلال منحى الاستقراء والمقابلة بحسب العلاقات التركيبة المتشاكلة .

٢-تعضيد الحجة القرآنية بدليل شعري:

لانقصد بالتعضيد هنا ضعف الكفاية الاستدلالية للحجة القرآنية ،بل نعني تقوية الحكم بكثرة موارده ،فيأتي النحوي في خطابه بأكثر من دليل ويطلب التنوع في المستويات اللسانية لغايات حجاجية إقناعية وتعليمية،ومن ذلك مجيء (كان)تامة،فيقال (كان أمرٌ) وينتهي إذا كان يقصد بكان تمام دلالتها الحدثية،ومما يلحظ على سمات كان التامة أنَّ فاعلها يكون من الأعراض والهيئات لاالذوات ،ومن أدلة ورود كان التامة قوله تعالى((وإن كان ذو عسرة))[البقرة/٢٨٠]وعضّد الجرجاني الحكم على كان بالتمام بقول الشاعر:

وإن لم يكن إلا تعلل ساعة قليلاً فإنِّي نافعٌ لي قليلُها

أو معرجُ ساعةٍ والمعنى وإن لم يوجد إلا تعلل ساعة، وكأنَّ الشاعر قال:فإن يوجدإلا أن اتعلَّل قليلا فالأمر كذلك [١٠].

يلحظ أنَّ الحجة الأولى وردت لتعزيز الاستنتاج وترسيخه في النظرية النحوية ،وجاءت الحجة السماعية الثانية لتعضِّدَ الحكم وتؤسِّس لاطِّراده في مستويات السماع المتنوعة،لأنَّ القرآن كافٍ في الاستدلال،و يؤتى بالسماع الشعري الموثوق بوروده عن العرب بعد الدليل القرآني لإيضاح الحكم وتبيين مورده،والتدليل على شيوعه في الاستعمال،ولعلَّ في هذا ما يبيِّن أهمية التعضيد في الخطاب النحوي ،فتتبدّى وظائفه الحجاجية في بناء نظرية النحو العربي وإضفاء الاطِّراد عليها والشمول ،وكذلك تحليل التراكيب النحوية وتبيان علاقاتها فالنظر التجريدي تصح نتائجه بصحة مقدماته .

٣- تعضيد حجة الحديث النبوي الشريف بحجة شعرية:

من الثابت أن الحديث النبوي الشريف لم يحظ باهتمام النحويين في الحجاج على نحو ما حظي به الخطاب القرآني والنص الشعري،لكننا لانعدم أن نجد استدلالا بالحديث النبوي الشريف في موضع ما ،ومن هذا ورود حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)حجة على كون اسم كان ضميرا مستترا عائدا على متقدِّم نحو قولنا:(زيدٌ كان أبوه منطلقٌ) فنجعل ما بعد كان ضميرا مستترا يعود على زيد وجملة(أبوه منطلقٌ) في موضع نصب خبر كان،ودليل ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة حتى يكونُ أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصِّرانه)) [١١]،وتعضيد هذا الحديث بقول الشاعر:

من كان مرعى عَزْمِه وهمومه روضَ الأماني لم يزل مهزولاً

والبيت الذي ورد بعد الحديث لأبي تمام[١٢] قد جاء به أبو علي الفارسي لأجل الاستئناس به بعد أن ثبتت القاعدة وانعدم الاعتراض عليها،فيكون البيت موضحا للظاهرة وموافقا لماجاء في الحديث،ولايصلح لإثبات القواعد النحوية لكون أبي تمام من المولدين الذين لايحتج بهم إلا للمعاني فقط،ويبرِّرالجرجاني التمثيل بشعر المولدين أنَّ الظاهرة لمَّا كانت مشهورة قد استغنت عن كثرة الحجج ،والقصد من البيت هو التمثيل وزيادة البيان والتوضيح وتقريب الظاهرة من أذهان المتعلمين [١٣] وموضع التمثيل فيه

هو رفع كلمة (روض الأماني) على أنّها خبر عن (مرعى عزمه)فيكون في كان ضميرا مستترا (اسم كان)،والجملة في موضع نصب خبر لكان[١٤].

ويأتي التعضيد بحجة سماعية شعرية:

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ فحسبك ماتريد من الفخار[١٥]

وعلى وفق مبدأ الاحتمال في كلمة (عبس)يذكر الجرجاني أن احتمال الرفع فيه وارد،فيكون اسم كان ضميرا مستترا يعود على المرء المتقدم،وجملة المبتدأ والخبر(أبوه عبسٌ)في محل نصب خبر كان [١٦] .

٤-تعضيد الحجة الشعرية بحجة شعرية:

هذا النمط من التعضيد أكثر من الأنماط الأخرى ،فقد دأب النحويون على تعزيز حجاجهم النحوي بأمثلة شعرية توثق القاعدة ،وتوضِّح موضوعها،ومن هذا ما ذكره الجرجاني في توجيه الوظيفة الإعرابية للمخصوص المتأخر مع (نعم وبئس)،نحو(نعمَ الرجلُ عبدُ الله) على أنَّ (عبد الله) مبتدأ مؤخرخبره الجملة الفعلية(نعم الرجل) ،وهنا يشكل على التوجيه الإعرابي أن الجملة إذا وقعت خبرا يشترط فيها رابط يعود على المبتدأ،ويقدِّم الجرجاني حجة سماعية (بيت شعر) يتقدم في المبتدأ ويتلوه خبره جملة دونما رابط لفظي يعود على المبتدأ،بل الرابط بينهما يكون دلاليا وهو علاقة إندراج المبتدأ الخاص في عموم دلالة الخبر،ومثَّل لذلك بقول الشاعر:

فأمَّا الصدورُ لاصدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرُها[١٧]

ويعضَّدُ الشاهد بدليل شعري أخر يكافئه في الموضوع والسمة الاستدلالية:

فأمَّا القتالُ فلاقتالَ لديكم ولكنَّ سيراً في عِراضِ المواكبِ

والوجه الجامع بين الدليلين وموضع الحجاج،هو استغناء الجملة المخبر بها عن عائد يربطها بالمبتدأ،والرابط هو دلالة العموم في الخبر واندراج المبتدأ الخاص في دلالة الخبر،فالفاعل (الرجل) أعمُّ من (عبدالله) والأخير يدخل في جنس الرجال،ووكذلك دلالة (لاالنافية للجنس واسمها)على العموم واندراج المبتدأ تحت عموم (لا واسمها النكرة)،مما يوثق العلاقة الدلالية بين المبتدأ والخبر ،وهذا ما يسوغ القول برفع المخصوص على الابتداء[١٨]

ويوضِّح هذا الاستدلال المبني على مقارنات لسانية يجمعها تشاكل دلالي دليلٌ سماعي آخر يشترك مع الظاهرة المحتج لها بنيويا،وهو قول الله تعالى((إنَّه من يتق ويصبر فإنَّ الله لايضيعُ أجرَ المحسنين))[يوسف:٩٠]فجواب الشرط ينبغي أن يتعلق بفعل الشرط،نحو :من يأتِني فأنا أكرمُه،ويرتبط به ،وجواب الشرط في الآية الكريمة يبدومستقلاً عن الشرط،غير أنَّ الدلالة المعجمية والوظيفية لوحداته تعزّز الاتساق البنيوي في الشرط ،فكلمة(المحسنين) المعرفة ب(أل) الجنسية ذات دلالة عامة يندرج تحتها (من يتق،ومن يصبر) ،فكان هذا الترابط الدلالي بقوة الترابط اللفظي،وهذا النسق كثير الورود في الاستعمال بحسب الجرجاني[١٩].

يلحظ أنَّ الجرجاني لم يكتف بالتعضيد الشعري فشفعه بحجة قرآنية تجانس الحجتين السابقتين بل تفوقهما قوة في الإقناع ،وقد وظَّف أدوات التحليل النحوي لإقناع المتلقي بصحة حجاجه وتمثيله السماعي،وبذا مكَّن للقاعدة النحوية الاطَّراد في النظام اللساني العربي،وهنا تأخذ سيرورة الخطاب الحجاجي منحى تعليميّا يتَّخذُ مسلكَ شرحِ عناصرِ التركيب وبيان علاقاتها الدلالية ووسائل التماسك النصي بينها تارة،وتارة أخرى ينحو منحى البحث عن ظواهر النحو واستكناه بنياته اللسانية،لبناء نظام نحوي يتسم بالانسجام في قواعده ويحقق شموليتها لموارد الاستعمال اللساني العربي.

ثانيا : تعضيد الحجَّة العقليَّة :

نقصد بالحجج العقلية تلك التي يصطنعها النحوي على وفق النظر الاستقرائي واستنتاج قوانينها العامة وضبط صورها التركيبة وعلاقاتها الدلالية في قوانين عامة تجريديَّة،وهي تلك الحجج التي أُطلق عليها القياس تارة والاستصحاب والسبر والتقسيم والحمل على النظير أو النقيض ،وانعدام النظير والعكس ونحو ذلك تارة أخرى، مما ذكره النحويون في المصنفات الخاصة بأصول النحو العربي،ولعل أغلبها كان صورة أخرى للقياس،فالقياس طريقة عقلية يتوصل بها لمعرفة المجهول بالاعتماد على معلوم،وقد اتخذته

العلوم الإنسانية المختلفة منهجا للنظر والبحث،ولعلَّ الأصوليين أوَّل من استوحى القياس المنطقي ووظَّفه مع تطويره بما يناسب موضوعاتهم الفقهية،فالقياس الأصولي مكون من أربعة أركان((أصل يقاس عليه ،والفرع المقيس،والرابط بينهما ،والحكم المستنبط))[٢٠]،وبهذا المفهوم عرفه أبو البركات الأنباري(٥٤٦هـ)،فالقياس عنده ((حمل فرع على أصله بعلة،وإجراء حكم الأصل على الفرع ،وإلحاق الفرع بالأصل بجامع،واعتبار الشيء بشيء بجامع))[٢١]،وقد جرى القياس في سيرورات الخطاب النحوية ،وتحليلاتهم للظواهر اللسانية،فعبروا عنه بمصطلحات أخرى مثل(الأصل والوجه والنظير) ونحو ذلك مما يدل على على بناء القواعد الكلية على وفق طريقة استدلالية توصل إلى تعميمات عامة تنتظم بقوانين مطَّردة تشكِّل بمجملها نظرية النحو العربي.

ويبدو أنَّ التعريف الذي درجت عليه كتب النحو منقول من الأصوليين المتأثرين بالمناطقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة،فالأركان الأربعة المكونة للقياس المنطقي والأصولي(الأصل المقيس عليه ،والفرع المقيس،والعلة أو الشبه الجامع ،والحكم المستنبط)طريقة صورية لبناء المفاهيم التجريدية،أمَّا القياس النحوي في حقيقته فيؤسَّس على وفق التناظر البنيوي أو التشاكل التركيبي والدلالي،أو العلاقات العاملية المطردة والمولدة للأبنية المختلفة في النظام النحوي ،فحمل بنية نحوية على أخرى يكون بحسب العلاقة العاملية التي بينهما،أو التشاكل البنيوي والسلوك الإعرابي،وتلك علاقات ثماثل بنيوي تسوغ المقايسة واستنتاج قانون عام يشملهما.

وقد جرى القياس النحوي في نمطين **الأول استقرائي** تمثَّل في تتبع الاستعمال العربي الفصيح المقيد بشروط الوثاقة،من حيث الزمان والمكان،وقيود ذاتية تمثَّلت بالكثرة والاطراد ،لاستنتاج أحكام تلك الاستعمالات وخصائصها التركيبية والدلالية،فهو قياس يخص الأحكام من حيث الوجوب والجواز والمنع ،فهو قياس استدلالي يتغيّى كشف قوانين النظام النحوي[٢٢].

وأمّا الثاني فهو الشكلي (البنيوي)الذي وظف لعقد مقايسة بين التراكيب المتماثلة وحمل بعضها على بعض لجمعها تحت أبواب مستقلة (مجموعات) تنتظمها سمات مخصصة،نحو حمل (إنّ) على الفعل في العمل،واسم الفاعل على المضارع،ومجموعات مشتركة السمات(مجموعة كان) و(مجموعة إن) ،فهوقياس الأبنية اللغوية يتعلق بصياغة مفرداتها وبناء تراكيبها،وهذا ما يميز القياس النحوي عن القياس المنطقي الصوري [٢٣]، ومن هنا كان الجامع المذكور بين طرفي القياس النحوي يعني علاقات التكافؤ والتناظر في الأبنية اللسانية.

وبهذا يسلك الخطاب النحوي في الاستدلال مسالك الاستكشاف للأسباب والعلل واستخلاص النتائج بوساطة ملاحظة العلاقات والربط بين جزئيات الظواهر،بخلاف البرهان المنطقي الذي يتسلسل من قضية إلى أخرى ،تتكون الأولى من بديهيات قارة أو مبرهنات قد تم البرهنة عليها،والثانية نتيجة مترتبة على مقدماتها المفترضة الصدق.

لقد كان الخطاب النحوي ذا سمة حجاجية قد صاغ قوانين النحو بطريقة إبلاغية أولا ثم إقناعية ثانيا،وقد سلك لبلوغ تلك الغايتين مسلكا تواصليا أدمج التصورات التجريدية والمفاهيم الكلية بإجراءات تخاطبية،وأدمج أنماط الاستدلال (القياس: المتمثل بالانتقال من الكلي إلى الجزئي ،والتمثيل:الانتقال من حكم في جزئي إلى جزئي،والاستقراء :المتمثل بالانتقال من الجزئي إلى الكلي)[٢٤]،باستعمال الخطاب العلمي وتوظيف تلك الأنماط بطريقة مرنة تلائم ذاتية اللغة وخصائص ظواهرها ،وبذلك أصبح لدينا منطق حجاجي لساني يبتغي تحقيق كفاية تفسيرية للأسس النحوية وإجرائتها،فابتعد بذلك عن القياس الآرسطي الصوري أو البرهاني الذي رفضه بعض العلماء .

١ – تعضيد القياس بالسماع:

يظهر من تنظيرات النحويين أنَّ القياس لابدَّ له من سماع يعضِّده ويسوغ اطِّراده[٢٥] ومن هذا قياس النصب في المفعول لأجله على المنصوب بنزع الخافض،فإذا قلنا :جئت إكراماً لك،فالمعنى جئتك لإكرامٍ،فوظيفة المفعول لإجله بيان السبب من وقوع الفعل،والمفعول لإجله من الوظائف النحوية المخصصة لجهات الفعل وتترابط معه دلاليا وإعرابيا،كالحال والمفعول فيه ونحوهما مما يشغل المجالات الدلالية التي يفتحها الفعل في التراكيب،ويستدلُّ الجرجاني على هذا القياس بتأويل النصب بحذف (اللام) من المفعول لإجله،وقد نصّ على ذلك ((كما يكون ذلك في جميع ما يحذف فيه حرف الجر،كقولك:ما رمتُ مكانَ كذا،وزيدٌ لايريمُ مكانَه ،والأصل لايريمُ من مكانه،كما نقول:لالايزولُ من مكانه،ولايبرحُ من مكانه،وعلى ذلك قول الشاعر:

أبانا فلا رمتَ من عيننا فأنّا بخيرٍ إذا لم ترم

أرانا إذا أضمرتك البلا د تجفى ويقطع ما الرحم))[٢٦]

وبهذا يرتكز الحجاج على قياس عقلي تمثيلي ينتقل من حكم في جزئي إلى جزئي،ولعل هذا النوع من القياس العقلي مبني على العلاقات بين الأبنية النحوية،والتعضيد قد اقتضاه القياس ليعزّز العلاقة ويثبت المقيس عليه وبذا يعزِّز الحكم.

ومن أمثلة تعضيد القياس ودعمه في الحجاج النحوي ما ورد في المقتصد من جواز وصف المنادى العلم المبني بوصف مرفوع حملا على اللفظ،نحو: يازيدُ العاقلُ،وهو حكم نحوي من أحكام المنادى،والوجه فيه النصب حملا على الموضع للمنادى،و توجيه بناء المنادى حملا له على ضمائر المخاطب وهي علاقة وظيفية تخاطبية،وينبغي على وفق ذلك اتباع وصفه له ،ويرد هذا الاعتراض أن المشاكلة كانت تخص جانبا وظيفيا تمثل بدلالتهما معا على الخطاب للحاضر في السياق،ويختلف المنادى المبني عن ضمير المخاطب في مستويات أخرى بنيوية ودلالية،منها سمة الإحالة الاسمية،وورود المنادى للغائب نحو:ياتميمُ كلُّهم،فضلا عن كون الخطاب عارض لا أصل في المنادى بخلاف الضمير المخصص للمخاطب،وإنَّما المنادى الاسم الظاهر بمنزلة الاسم الذي تختلف وظائفه في الاستعمال،ويعضِدُ ذلك أنّ الشيء إذا شبه بالشيء لم يجب إجراؤه على سننه في كلِّ حالٍ،ألا ترى أنّ (ما)لما شبهت ب(ليس) لم تعط جميع خصائص ليس من التصرف،فلا يقال ما منطلقاً زيدٌ على نحو ما يقال :ليس منطلقاً زيدٌ[٢٧].

ويظهرأنَّ الجرجاني يتبع في خطابه الحجاجي منحى الجمع بين الحجة العقلية والحجة السماعية،ويورد الحجاج لهذا النمط التركيبي القياسي بقياس حكمي،وما ذكر من اعتراض الأصمعي الذي ادَّعى غياب الدليل السماعي في هذا القياس،والثابت في الاستدلال أنَّ كلَّ قياس لايدعمه سماع يضعف في الحجاج،قال الجرجاني((ولعلَّ من ينتصر له بقول جرير :ياعمرو الجوادا،أنَّ نصبه على أعني ،وليس بهذا بقادح في جواز رفع النعت،لمساعدة القياس والاستعمال،أمَّا القياس فقد تقدم،وأمَّا الاستعمال،فناهيك دليلا على ثباته رواية صاحب الكتاب ،وإذا جاءت روايته سقط حديث غيره))[٢٨].

وفي الكتاب يرى سيبويه أنَّ قولهم :يا زيدُ الطويلُ جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الوظائف (الفاعلية والابتداء والإخبار المستحقة للرفع)،واحتج له بسماع عن العرب هو قول الشاعر:

يا أيُّها الجاهلُ ذو التنزي[٢٩].

وهنا يتنازع التابع في النسق الندائي الإعرابان المحلي الوظيفي والتقديري اللفظي،فالعلامة البنائية للمنادى علامة وظيفية تؤشر لتخصيص المنادى في التخاطب وتعيينه،وبذا يكون اتساق التابع أومشاكلته الإعرابية مع متبوعه مسوغًا بحسب العلاقة الدلالية والوظيفية بينهما،واللافت هنا في حجاج الجرجاني تحليله للبنية الندائية وبيان علاقاتها الرابطة بأبنية تركيبية أخرى،وانتهاء خطابه بالاستدلال بالثابت عن رائد الفكر النحوي،ومما رسَّخ هذا الرأي انعدام معارضة سيبويه في المدة التي فصلت بين الجرجاني وسيبويه،وهذا المقتضى من استلزامات خطاب الجرجاني ومضمرات استدلاله.

وثمة مسلك حجاجي لتعضيد القياس العقلي بسماع منجز يتوجه في الاستدلال للقاعدة نحو التحليل التركيبي والدلالي لمصاديقها،نحو المقارنة التي عقدها بين (أم) المتصلة والمنقطعة،فالمتصلة نحو قولنا:أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ إذ تتوارد مع(همزة)الاستفهام وهمزة التسوية(الخبر)،والقصد بوظيفة الاتصال أن تكون (أم) معادلة للهمزة وقرينة على قصد طلب التصور،فتكون مكافئة ل(أي) التي يقتضي الاستفهام بها الإجابة بالتعيين ،وتشترك (أم) المنقطعة مع المتصلة بمجيئها بعد الاستفهام والخبر،وتختلف عنها بأنَّ ما بعدها كلام مستأنف،نحو قولنا:أعندك زيدٌ أم عندك عمروٌ،فليس الاستفهام عن تعيين أحدهما،بل الاستفهام عن واحد بعينه،بعد العدول عن الأول والإضراب عنه،فالاستفهام الأول (أعندك زيد؟) على قصد الظن ،وهو طلب التصديق مما يقتضي الإجابة عنه بحرف الجواب (نعم أو لا) ثم أضرب عنه المتكلم،وعليه كرر الخبر مع عمرو،فقال (أم عندك عمرو)،لأنَّ الجملة مستأنفة ولاتتعلق بما قبلها مما يقتضي تمام الجملة وذكر ركنيها[٣٠]، وهنا قياس (أم) المنقطعة على(بل) في دلالة كل منهما على الإضراب عما قبلهما واستئناف ما بعدهما((فقد أغنى أم غناء بل والهمزة إذا قلت إنَّها لإبلٌ أهي شاءٌ،لأنَّ بل يدلُّ على أنَّه أضرب عن الإخبار الذي تقدم))[٣١].

ونرى قياس (أم) المنقطعة على (بل) لما بينهما من تكافؤ في الوظيفة النحوية،وقد عضَّد الجرجاني هذا النظر القياسي ،بسماع مأثور عن العرب الفصحاء:(إنَّها لَأبلٌ أم شاءٌ)،فتعين انقطاع (أم) بعد الخبر المبني على الظن فقدر أنّها إبل،أي تلك الأشخاص إبل ثم طرأ شكٌّ،فأراد أن يضرب عن الإخبار السابق فقال(أم شاء)على تقدير (أم هي شاء)،فيكون (أم هي شاء) كلاما مستأنفا ،لأنّ (أم) بمعنى (الهمزة وبل)فتؤدي وظيفة الإضراب والاستئناف[٣٢].

وعَضَّد القياس بحجة قرآنية ثانية هي قوله تعالى((ألم تنزيل الكتاب لاريب فيه من ربِّ العالمين أم يقولون افتراه))[السجدة/١-٣] على تأويل (أم) ب(بل)،فدل على الإضراب عن الخبر وانتقال الخطاب إلى الاستفهام ،وتلك من استراتيجيات الخطاب القرآني بحسب الجرجاني،ويتبدى أنَّ الغرض التداولي الذي حقَّقه الإضراب هو التوبيخ[٣٣].

يظهر أنّ المبدأ الفاعل في قياس أم المنقطعة على بل الإضرابية هو المعنى (الوظيفة النحوية المشتركة للأداتين الرابطتين أم وبل)،فضلا عن التشاكل في العلاقات النحوية بين عناصر النسقين ،وهو توسطهما بين تركيبين تامي الدلالة ،واستقلال مابعدهما عما قبلهما ،جعل أم المنقطعة مكافئة ل(بل) ومباينة ل(أم) المتصلة.إنّ المشابهة الدلالية والتركيبية أهم العلاقات الجامعة بين الأبنية النحوية ومبدأ النظر النحوي لجمع الأبنية المشتركة تحت أبواب وظيفية ومن هنا تم في النحو جمع أبنية متشاكلة تحت باب جامع لها وتصنيف الأبنية إلى مجموعات ذات خصائص مشتركة،وكلما كان التشابه بين طرفي القياس قويا ترسخ القياس ورجح في الاستدلال والحجاج النحوي،ويبنى على نقل مجموعة من السمات النحوية من المصدر إلى الهدف[٣٤].،((فإنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه))[٣٥]،ومن هنا فإن القياس لايقوم على أدنى مشابهة،فإذا ضعف الشبه لم يؤخذ به في عقد القياس الاستدلالي[٣٦].

٢- تعضيد القياس بقياس آخر.

يتخذ هذا المسلك الحجاجي في أقيسة خصائص الأبنية النحوية ،حين يعمل العقل لملاحظة التناظر بين بنية نحوية وأخرى، من ذلك القياس أن حكم القسم في التراكيب لايستقل بنفسه،ولابدّ من أن يتظام مع جملة أخرى لتوكيدها، وهو قياس عام أو قاعدة كلية تحصلت للنحويين من استقراء الاستعمال المنجز،والقسم على تنوعات أنساقه جملة أصلها خبرية نقلت عن أصل وضعها لإنشاء القسم،فإذا قلت :لعمرك لأفعلنَّ،فعمرك مبتدأ خبره محذوف على تقدير(لعمرك قسمي)والجملة تؤول قوتها الإنجازية ب(أقسمت بعمرك)،وهذا التركيب القسمي حكمه النحوي ألّا يستقل في الخطاب بنفسه فلابدَّ من تعالقه بنيويًا ودلاليًا بتركيب أخر يقتضي القسم ويفتقر إليه لتوكيده وتحقق صدقه الخارجي،ويُعضَّد هذا القياس –اقتضاء القسم لجملة الجواب – بقياس آخر وهو تركيب الشرط الذي يقتضي تكوينه من جزأين يتمم الثاني منهما الأول،وعلى هذا يتناظر التركيبان في الشكل البنيوي وعلاقات الافتقار الدلالي[٣٧] ،وهنا لابدَّ أن نميَّز بين التشاكل بين البنيتين فهو يختلف عن التشاكل الرياضي المحض ،فعلى الرغم مما يحققه التشاكل النحوي من حكم نحوي للفرع المقيس فإن التشاكل محكوم بقانون الجزئية الذي يتلخص في كون التشاكل يتحقق من جهات أو خصائص محدودة لامطلقة تمثل كل السمات والعلاقات[٣٨]، بيد أنهَّ طريقة استدلالية تنصب على الأبنية النحوية لإقامة علاقات تشابه وتناظر تمكن النحوي من تجريد صورها وصياغتها في قوانين عامة،وهذا أهم غايات الحجاج النحوي .

ومن الأقيسة المتعاضدة قياس عمل اسم الفاعل على عمل الفعل ،فالفعل بحسب مبدأ العمل النحوي أصل في العمل والاسم فرع عليه،واسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الدال على الحال أو الاستقبال وليس الدال على المضي،نحو قولنا(زيدٌ ضاربٌ عمراً الساعة،وهذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا)،ينبني هذا القياس بإيجاد علاقات جامعة تسوغ التناظر القياسي في العمل النحوي،فالعلاقات المشتركة بينهما علاقات البنية الصرفية فاسم الفاعل يناظر الفعل المضارع في حركاته وسكناته من حيث الاشتقاق،فضلا عن السلوك التركيبي في التثنية والجمع كما يلحق الأفعال علامات التأنيث والجمع(ضارب يناظر يضرب)(ضاربان يناظر يضربان)(ضاربون يناظر يضربون)[٣٩]

ويعضِّد هذا القياس بقياس آخر ينتمي إلى البنيتين أنفسهما،فلايعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا إذا كان نكرة،ولاتجوز فيه الإضافة الحقيقة مثلما لايجوز ذلك في الفعل،نحو قولنا:(هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدا)فالإضافة شكلية وحذف التنوين منه لايجعلها إضافية

معنوية على نحو الأسماء الأخر،والإضافة على نية الإنفكاك ،((ولذلك وصفت به النكرة ،وذاك أنَّ الإضافة لوكانت حقيقية لوجب أن يكون ضارب زيد بمنزلة غلامُ زيدٍ في التعريف ،والمعرفة لاتكون صفة للنكرة،فلمّا قيل:هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدا ،علمت أنَّ الإضافة لامعنى لها وأنَّ حكمها متعلق باللفظ))[٤٠]

إنَّ حكم قياس العمل بين البنيتين ،هو فرضية نحوية لتفسير العلاقات الإعربية على وفق مبدأ العمل النحوي ،وهو فرضية نحوية مهمة أخذت حيزا عظيما في نظرية النحو العربي ،وقد مثلت شبكة علاقات للوحدات التركيبية،وهنا انتقل مجال النظر من ملحظ التناظر الصرفي في البنية والسمات إلى عقد مقايسة أخرى ،وهي أن الإضافة في اسم الفاعل لفظية لامعنوية،وهو قياس آخر يستمد مقوماته من المقارنة بين إضافة اسم الفاعل إلى مابعده و إضافة الأسماء الأخرى ،فالإضافة الأولى لفظية والثانية معنوية تتحقق فيها وظائف الإضافة الدلالية والتركيبة (التعريف)،فإضافة اسم الفاعل مثل قوله تعالى((فلمَّا رأوه عارضًا مستقبلَ أوديتهم))[الأحقاف/٢٤] ((في اللفظ دون المعنى ولو كانت معنوية لوجب الإتيان بالألف واللام،لأنَّ كل مضاف كانت إضافته حقيقية وكان المضاف إليه معرفة جاز فيه أن تترك الإضافة ويدخل الألف واللام على المضاف))[٤١]

وهنا نلحظ استرسال الحجاج في خطاب الجرجاني،فالانتقال في النظر تم عبر معابر حجاجية متناسقة ،وتحولات استدلالية متصلة بعضها ببعض ،ويبدو الاسترسال في قياس العمل النحوي مما تحمله البنيتان من سمات صرفية تتعلق بالشكلين المتقابلين وأخرى دلالية تركيبية،إن القياسين النحويين غاية في التجريد ،لتفسير العلاقات العملية في الوحدات التركيبية.وقد حقق القياسان غايات تأثيرية عالية ،عبر تسلسل الحجج وتراسلها في الخطاب العلمي.

ثالثا : تعضيد القياس بحجج عقلية أخرى.

النظر العقلي من مهام النحوي الذي يتناول ظواهر اللغة بالاستقراء والملاحظة ،لاكتشاف علاقات الظواهر وقوانينها،والقياس النحوي الذي تحدثنا عنه قد اتخذ صورا من الاستدلال العقلي كان منها الاستقراء والتمثيل والقياس ،ويتخذ صورا كثيرة غير ما ذكرناه ،ومن هنا قال أبو البركات الأنباري:((اعلم أنَّ أنواع الاستدلال كثيرة لاتحصر))[٤٢] مثل الاستصحاب والنظير وعدمه والعكس وعدم الدليل والأصول ونحوذلك[٤٣]،وتمثل تلك الحجج العقلية صورا من صور الاستدلال القياسي المتمثل بعقد موازنة أو مقارنة بين الأبنية النحوية.

١-تعضيد القياس بالنظير:

يقصد النحويون بالنظير المكافىء والمقابل ،ولايختلف عن المقيس عليه في القياس النحوي إلا في كون الأخير يعد أصلا بحسب ثنائية الفرع والأصل،أمّا النظير فلايعد كذلك بحسب ما تبدى لنا من النظر في كتاب المقتصد وغيره ،ويقابله في كتب الأصول النحوية النقيض ،ويبدو أنَّ النحاة أقاموا شبكة من الاستدلالات العقلية ،للتمكن من رصد الظاهر وتبويبها في النظرية النحويةالمتسمة بالاقتصاد والشمولية ،وكذلك ليسلكوا بحجاجهم النحوي مسالك المعرفة المنظمة التي تبتغي التأثير العلمي والتعليمي في متلقي خطابهم بمستويات التأثير المختلفة.

ومن تعضيد القياس بدليل الحمل على النظير،ما أورده الجرجاني من تعضيد لقياس عامل الرفع في الخبر،فإذا قلنا(زيدٌ ضاربٌ) فعامل الرفع في الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ مضموما إليه المبتدأ نفسه،وعامل الرفع في المبتدأ هو التعرية من العوامل الأخرى ،ومذهب سيبويه أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء[٤٤].

تعد البنية العاملية مبدأ نظري يسم المجموعات المتناظرة بسمة العمل كالرفع والنصب والجر والجزم.ويمكن من وضع صورة نمطية قابلة للحساب والتكرار للأنساق المتشابهة،وتفسر أسباب ضمّ بعض الأبنية النحوية إلى بعض،ومبررات بناء أحكام متشابهة لمجموعة من الأبنية التركيبية ،فالمبدأ العاملي مبدأ توليدي في النظام النحوي[٤٥].

أمَّا تعضيد هذا القياس العاملي عند الجرجاني فقد تحقق ببنية عاملية مناظرة عندهم تمظهرت بقولهم :(إن تضربْ أضربْ)،فعامل الجزم في الفعل الأول (إن)،وقد عملت (إن والفعل المجزوم الأول) في فعل الجزاء (أضرب)وحسَّن هذا التناظر ،أنّ فعل الشرط يقتضي جوابه فلايتسق الشرط إلا بجزئيه الشرط والجواب،وهذه العلاقة الاقتضائية تناظر العلاقة الاقتضائية بين المبتدأ

والخبر،وهي علاقة النسبة التامة بين الجزأين [٤٦]، فالمبتدأ والخبر مترابطان معا بعلاقة النسبة التامة ،ولايتم التصور الدلالي لمضمونهما مالم يتسقا معا في علاقة تناسب تام ،وإذا اقتضى المبتدأ الخبرفقد اقتضاه الابتداء أيضًا ،ولمّا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا معا في العمل فيه،ويسترسل الحجاج النحوي في تعضيد عامل الرفع،فينتقل الخطاب من تجريد المفاهيم إلى التشبيه بالمحسوسات ،وقد مثلوا هذا بالنار والقدر ،وذلك أنَّ النَّار تعمل في القدر فتحمى ثمَّ أنَّهما يتشاركان في العمل في إحمائه،وهذا الحجاج التمثيلي الذي يعمد إلى التشبيه والاستعارة ونحو ذلك من الوسائل البيانية ،يقصد به تقريب المفهوم ونقله من التجريد إلى التحقيق ،وهو ما أطلق عليه الحجاج التمثيلي،وهو مسلك خطابي يتخذ من الوسائل البيانية طرقًا لإثبات الدعوى وإقناع المخاطب بالمقاصد التبليغية .

ومن اللافت أنَّ النظر العقلي التجريدي قد تطور في النحو العربي منذ سيبويه ومن تلاه من النحاة ،فإذا ما وصلنا إلى القرن السادس الهجري نجد العقل النحوي قد بلغ نضجه في الاستقراء والاحتمال والتجريد ،لغرض ضبط الأنساق وتحييزها في مجموعات مستقلة ،ومن هنا نجد الرضي قد فرق بين العامل النحوي المتجسد بالملفوظات ،وبين الوظائف المسترسلة عنه كالفاعلية والمفعولية والإضافة ،وهي معان تتولّد عن وجود قبلي يمثله العامل،فهي مقتضاة عن العامل،وكذلك الجزم في الشرط وظيفة إعرابية والرفع في الخبر وظيفةإعرابية تشير إلى الوظائف النحوية،فالرضي يفرق بين المقتضي للعلامة الإعربية(الأبواب الرئيسة في نظرية النحو العربي) والعامل (عوامل لفظية في الغالب) الذي يتقوَّم به المقتضي[٤٧]. ونص على ذلك بقوله: ((والمعاني الموجبة للإعراب إنَّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل،فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب))[٤٨].فالعامل علاقة بنائية في التراكيب.

٢-تعضيد الحكم القياسي بدليل الاستصحاب:

يتمظهر القياس أحيانا في حكم كلي بني على وفق استقراء لمصاديق الظاهرة النحوية،وهنا قد يتخذ الاستصحاب دليلا معضِّدا حجاجيا،وقد أطلق النحويون على دليل الاستصحاب (الأصل) ويتداخل بذلك مع القياس الذي عُبَّر عنه كثيرا ب(الأصل)،وقد نُقل مفهوم الاستصحاب من أصول الفقه،فلايختلف تعريفه النحوي عن علم الأصول،فهو على حدِّ أبي البركات ابن الأنباري ((إبقاء اللفظ على مايستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٤٩] ،وعدَّه أضعف الأدلّة وإنَّما يلجأ إليه عند انعدام الدليل،فإن سنح دليل آخر تعين ترك الاستصحاب[٥٠]،

ويبدو أنَّ مصطلح الاستصحاب قد ظهر متأخرا عند النحويين الذين نظَّروا لأصول النحو،وحاولوا جعله دليلا عقليا مستقلا ،في حين يظهر من تطبيقاته ومصاديقه أنَّه صورة أخرى من صور القياس النحوي الذي تمثَّل بصور متعدِّدة،ومن هنا نص السيوطي على كثرة المسائل التي استُدِّل عليها بالأصل الاستصحابي[٥١] .

ومن المسائل المبنية على استدلال استقرائي ماذكره من أحكام ضمير الفصل الذي يشترط فيه :

١-أن يقع بين المبتدأ والخبر ،أو ما أجري مجراهما من معمولي (كان)أو(إنَّ).

٢-أن يقع بين معرفتين.

نحو قولنا:زيدٌ هو المنطلقُ،وكان زيدٌ هو المنطلقَ،فنصب (المنطلق)،لأنّ (هو)ضمير فصل لايشغل محلًا إعرابيا،وله وظيفة إزالة التداخل بين الخبر والصفة بعده ووظيفة توكيدية،ومن الصور الجائزة لورود ضمير الفصل،قولهم:ماكان زيدٌ هو خيرًا منك،كون (خيرًا) نكرة مخصصة مما جعلها أقرب إلى المعرفة ،ولايجوز في النكرة المحضة ،فلا يصح قولنا:كان زيدٌ هو منطلقًا،ويجوز أيضًا أن يكون(هو) ضمير فصل إذا جاء بعده الخبر فعلًا مضارعًا نحو:كان زيدٌ هو يقولُ ذاك،ولايجوز:كان زيدٌ هو قائلا.

وهذا القياس الاستقرائي قد عضَّده الجرجاني بأصلين استصحابيين،الأول منهما:هو كون الضمير باقيا على أصل وضعه في النظام النحوي،وأدائه لوظيفة الفصل التي تقتضيها موقعيته بين المبتدأ والخبر،والأصل الثاني الذي يعزِّز الحجاج يتمثل بحمل المضارع على الاسم و(أل) التعريفية مقدَّرة فيه تمنع من ظهورها سمات الفعل المضارع ،بخلاف (اسم الفاعل) في هذا الموضع ف(ال) لا تقدر لإمكان ظهورها[٥٢].

والأصل الثاني: الذي يؤنس به في تعضيد ما سبق ،هو تقدير الإعراب في الأسماء المبنية وامتناع ظهوره الحركات على آخر الاسم المقصور ،فإذا كان امتناع ظهور حركة الإعراب استصحاب أصل البناء في المبنيات وامتناع ظهور الحركة الإعرابية في المقصور،كان كذلك في (خير منك) وفي(يقول) مانع من دخول (أل التعريف)[٥٣]،ومن هنا تحققت النتيجة التي يسعى إليها الحجاج في إثبات دعوى(أن –هو– ضمير فصل) في النماذج التركيبية السابقة.

ونلحظ أنَّ الخطاب النحوي يسلك في تعضيد القياس مسلك التدرج السلمي،فينتقل من القياس القوي إلى الأصل الاستصحابي ،ثم ينتق بعد ذلك إلى ما أطلق عليه (العكس):

فالاستدلال على تقدير (أل) فيما يلي ضمير الفصل من طريق العكس قولهم: مررت بالرجلِ خيرِمنك، وذاك أنَّ (أل) التعريف في هذه الصورة التركيبية –ثابتة–،ودليل ثبوتها على الرغم من سقوطها،وصف الاسم المعرف ب(أل) ب(خير) وهي نكرة.ويتبين دليل العكس بنص الجرجاني(فقد قُدِّرَت ها هنا وهي ملفوظ بها ،وقد قدرت هناك وهي معدومة في اللفظ))[٥٤].

ونلحظ استطراد الخطاب النحوي إلى صور أخرى تمثل ضمير الفصل ولايحتمل فيه الضمير غير الفصل ،وتمثل هذه الصورة نمط بنيوي يندرج تحته كل مصاديقه التركيبية،نحو قولنا:ظننت زيدا هو المنطلقَ،بنصب (المنطلق)و(كان زيدٌ هو المنطلقَ)و(علمتك أنت الخارجَ)وكذا جميع الأنماط التي يكون ما بعد الضمير فيها منصوبًا[٥٥].

وينتقل الخطاب النحوي في حجاجه المعضِّد للقياس الأول إلى حجة أضعف من سابقتيها،والضعف الاستدلالي ناشىء من الاحتمال الوارد،فمن صور ضمير الفصل قولنا:(إنَّك أنت الخارجُ)يناظر قولنا:(زيدٌ هو الخارجُ)،والصورتان متناظرتان في الشكل البنيوي،بيد أنَّ رفع (الخارج) في هذا النمط يدخل الاحتمال في كون الضمير(أنت) فصلًا أو مبتدأً خبره (الخارج)،والجملة (أنت الخارجُ) خبر (إنَّ)،ومن تطبيقات هذا الاحتمال الإعرابي قوله تعالى((فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا إنَّكم أنتم الظالمون))[الأنبياء/٦٤]،ف(أنتم) يحتمل الوجهين (الفصل والابتداء)،على أنَّ قصد الفصل يوجب إثبات (أل) فيما بعد (أل)،فإن سقطت فلا يصح حينئذٍ أن يكون الضمير فصلًا[٥٦].

وعلى وفق ذلك يتأسس الخطاب الحجاجي عند أبي بكر الجرجاني على وفق سلميَّة تراتبية،تبنى على وفق مقدمات وحجج أقوى إلى حجج قوية أو ضعيفة ،للوصول إلى نتائج عبر سلالم حجاجية تترابط فيها الحجج وتتراتب لضبط المفهوم وملاحقة صور تشكل أبنيته في المنجز اللساني،لبلوغ غايات الخطاب النحوي وحمل متلقي الخطاب على الاقتناع وتغيير بنيته المعرفية ،ونلحظ أنَّ الخطاب النحوي سلك بالتعضيد بعيدًا عن الممارسة المنطقية الذهنية،وأخذ بالولوج إلى عوالم الإمكان اللغوي الممكن التحقق في عالم الاستعمال .فأدرج الاحتمال والوجوه القابلة للتحقق.

ومن وسائل تعضيد الحجاج وإثراء مفاهيمه بالاستدلال سلوك الخطاب النحوي مسالك الحوار المبني على السؤال والجواب،فيورد تساؤلًا مفاده أنَّ الضمير في قولهم:(كان زيدٌ هويقول ذاك)

ضمير فصل،فلمَ لم يكن فصلًا في الماضي أيضًا نحو:(كان زيدٌ هو قالَ ذاك)،وجوابه عند الجرجاني هو التناظر البنيوي والإعربي بين المضارع والاسم ،وانعدام التناظر بين الماضي والاسم،هو ما سوغ جعل الضمير قبل المضارع فصلًا[٥٧]

ولعل هذا المسلك الحجاجي يبين لنا جانبا من تقنيات الحجاج وهو افتراض الاعتراض،والتصدي لدفعه بحجة مقنعة وذات قوة استدلالية تؤدي إلى الاقناع،وهذا ما يطلق عليه في المنوال الحجاجي ب(الحوار الضمني) الذي يبنى على تقنية تحول الخطاب من إيراد الحجج إلى حوار المفاهيم واسترسالها في الاستدلال[٥٨]،ويندرج هذا الاتجاه الحجاجي تحت ما أطلق عليه المنطقي طه عبد الرحمن بالحجاج التقويمي،الذي يتقوم بقدرة المحاجج على اختلاق ذاتٍ ثانية تمارس الحوار الاعتراضي على الدعوى،فيتعدى في خطابه إلقاء الحجة وإفهام المخاطب إلى فعل التلقي بوصف المحاجج النحوي أول متلق للخطاب،فيبني أدلته على وفق العرف النحوي وطبيعة النظر العلمي في مسائل النحو وقضاياه ،فيقدم الاعتراض بصيغة تساؤل يطرحه محاور افتراضي .ليتهيء له الرد عليه واستقصاء أدلته لرد الاعتراض[٥٩].

٣–تعضيد دليل السبر والتقسيم بدليل قياسي

السبر والتقسيم من الأدلة العقلية المتولدة في دائرة القياس العقلي،فالسبر هو تحليل العناصر اللسانية من حيث سماتها المعجمية والصرفية أو علاقاتها التركيبية،والتقسيم هو تصنيف العنصر اللساني من حيث النوع والوظيفة،وهو استدلال رياضي قائم على حساب الاحتمال الوارد في عالم الاستعمال،وترجيح الوجه الأقوى من الاحتمالات واطِّراح ما عداه[٦٠]، فالسبر والتقسيم دليل يجتمع فيه الاستقراء والقياس معا،فالاستقراء في السبر وتتبع الصور المحتملة ،والقياس يتمظهر في التصنيف الذي يبنى على وفق مسلمات أو مبادىء عامة في النظر النحوي.

وتمثَّل الاستدلال بالسبر والتقسيم في استعمال (الكاف) ،فهي لاتخلو من أن تكون اسما أو حرفا[٦١]،وقد لجأ إلى سبر الاحتمالات وإثبات القسمين بحسب الأقيسة التي أتبتها النحاة السابقون من الأقيسة التي انبنت على وفق سمات الوحدات النحوية والعلاقات التركيبية والدلالة الوظيفية.

يتعضَّد احتمال الحرفية للكاف بقياسين عقليين:

١–تأسَّسَ الأول بالنظر إلى مثال صناعي افتراضي (جاءني الذي كزيدٍ)،فالكاف حرف في هذا النمط التركيبي ،لأنَّها واقعة في صلة (الذي)،ولاتؤلِّف مع المجرور بها جملة تامة ،فلا نقول:(جاءني الذي مثل زيدٍ)بل نقول:(جاءني الذي هو مثلُ زيدٍ)،فالقياس يحتم أن تكون صلة الذي جملة،وبمقتضى هذا القياس يثبت الاحتمال الأول ،وهو كون الكاف حرفًا.

٢–ويتأسَّس القياس الثاني على وفق وظيفة الكاف في هذا النمط التركيبي ،فالكاف تقوم بوظيفة تعليقية ،أي إنَّ ما بعد الكاف يتعلق بالفعل بوساطة حرف (الكاف)،بافتراض أنَّ قولهم جاءني الذي كزيدٍ،بتأويل :جاءني الذي استقرَّ كزيد،مثله قولهم :جاءني الذي في الداربتأويل جاءني الذي استقر في الدار،فيكون الفعل (استقر وفاعل الضمير المستكن فيه)جملة تكون صلة للموصول،وهذه السمة من خصائص الحروف ،ذلك بأنَّ وظيفتها تعليق الأفعال بالأسماء،نحو مررت بزيدٍ وذهبت إلى عمروٍ[٦٢].

وهنا درج الجرجاني في تعضيد الاحتمال على توظيف المسلمات النحوية في سمات الحروف وخصائص استعمالها الوظيفي،وبالقياسين العقليين تمكن من رفع نسبة الحرفية في الكاف واطراح الاحتمال الثاني في هذه الصورة التركيبة.

أمَّا احتمال الاسمية في الكاف فيتعين في صورة استعمالية أخرى هي :

قول الأعشى :أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطَّعنِ

فالكاف في الصورة السابقة اسم بمعنى مثل،والمعنى(ولن ينهى مثلُ الطعنِ ذوي شططٍ)،ويمتنع تأويل الكاف بالحرفية ،لأنَّ التقدير على الحرفية:ولن ينهى ذوي شطط شيء استقرَّ كالطعن،ولو حذفنا شيئا يكون ما بعده (استقركالطعن)فاعلًا لينهى،والتقدير (ولن ينهى استقر كالطعن)،وهذا التقدير لاينسجم مع المعنى العام للجملة على وفق المسلمة القياسية المتمثلة بألّا يكون الفاعل إلّا اسما محضا[٦٣].،وتكون الاسمية هنا منحتمة بالنظر للوظيفة النحوية للكاف المتمثلة بالفاعل.

ويبدو أنّ الحجاج في هذه المسألة قد سلك مسلكا استنباطيا فقد استنبط حكم الحرفية للكاف من دليلين متضافرين، وحتّم الاسمية لها بدليل آخر ،فالنسق الاستنباطي يمدُّنا بقواعد أولية يترتب عليها نسقا تدليليا جديدا،وبموازاة من المعطيات اللسانية الممثلة بقرائن تركيبية[٦٤] يمكن أن يمثل النسق الاستنباطي استدلالا يقربنا إلى غايات الحجاج أكثر من غيره من مسالك الاستدلال ،على أن النسق الاستنباطي اللساني يختلف تمامي عن النسق الاستنباطي الرمزي ،إنه نسق متولد ذاتيا من معطيات لسانية محضة،ومترابط في واقع استعمالي .

الخاتمة:

انتظم الإنجاز المعرفي النحوي في خطاب إقناعي،وقد اقتضت الغاية الإقناعية أن يسلك النحوي في استدلالاته مسالك متعددة تفاعل فيها النقل والعقل تعاضدًا وتكاملًا،وكان تعضيد الدليل على الرأي أو الحكم بأكثر من دليل ظاهرة علمية واسعة في منوالات الخطاب النحوي.

وانبنى التعضيد بالحجج السماعية على وفرة من النصوص القرآنية والنقل العربي الموَثَّق،وغايته ترسيخ الظاهرة وإسباغ الاطَّراد عليها في اللسان العربي،فكان التعضيد بالحجة السماعية المماثلة والمغايرة،والغاية الأخرى للتعضيد السماعي هي تتبع صور التراكيب وأنماط ورودها في القرآن الكريم والاستعمال العربي الموسوم بالفصاحة.

وعلى الرغم من أهمية الحجاج النقلي وتعضيده إلا أنَّ إيراد هذه الحج بحسب تراتبها الاستدلالي وتشكُّلها في سلالم حجاجية قد استمد النظر العقلي ومبادئه في النقد والتحليل لتلك الحج وطريقة توظيفها في الحجاج.

ويلحظ على التعضيد النقلي تنوع المستويات اللسانية في نماذجه،ولعل في ذلك إشارة إلى نسق استدلالي يستلزم منه إثبات الظاهرة المحتج لها في الاستعمال العربي، وتبيَّن التعضيد في أوضح صوره في التفاعل بين النقل والعقل،فكانت مسالك التعضيد تبدأ بالسماع لينتج القياس ،أو تبدأ بالقياس الكلي لتوضح مصاديقه الاستعمالية ،ومن هنا تبدت وظيفة التعضيد في توليد قوانين النحو ورصد أبنيته،والتعضيد بهذا يمثل ظاهرة أبستمولوجية أساسية كوَّنت شبكة المفاهيم النحوية.

أمَّا التعضيد العقلي فكان ميدانا أرحب ،وظَّف فيه الجرجاني القياس العقلي وصوره المتولدة عنه ك(الأصل والنظير والاستصحاب والسبر والتقسيم) في بناء خطابه النحوي ذي الطبيعة الحجاجية،فقد دأب الجرجاني في تعضيد الدليل على توظيف تلك الحجج بمسالك مختلفة تراوحت بين الحجاج التوجيهي تارة والحجاج التقويمي تارة أخرى،أو التعضيد بسلالم حجاجية ترتبت فيها الحجج العقلية وتدرجت بحسب قوتها ،وقد انتظمت الحجج العقلية بروابط حجاجية عملت على اتِّساق الحجاج في الخطاب ،ومكنت النحوي من التنقل من حجة إلى أخرى معاضدة لها،في إثبات الدعوى وردَّ الاعتراض المفترض،وبهذا تفاعلت الحجج المتعاضدة في الخطاب،ولم تكن صورنة للمفاهيم المجردة عن مصاديقها،ذلك بأنَّ الحجج المتعاضدة قد نسقت على وفق منطق حواري،تتولد قيمه عن المبادىء العامة للنظام اللساني تركيبا ودلالة،وعن تحولاته في الاستعمال.

وظهر من البحث أن من وظائف التعضيد ربط القواعد بوظائف النظام النحوي ومقاصده التواصلية والمعرفية،فوجدنا القياس النحوي منبنيا على قيم التشاكل البنيوي ،واستنتاج السمات المشتركة لعناصر المجموعات،وتحليل مبادىء العمل النحوي ،وتفسير علاقات الإعراب .

ومما تبين لنا أن التعضيد الاستدلالي قد أسهم إسهامًا في تطوير النظر النحوي ،فقد تطور النحو العربي واتسمت نظريته في عهد الجرجاني ومن تلاه من النحاة بتحقيق الكفاية الوصفية والتفسيرية ،فقدمكنت الاستدلالات المتعاضدة من مدَّ شبكة القواعد وتفريعها لتشمل الظواهر المتولدة عن النظام بفرضياته وإمكانات تحققه والاستعمال بصوره المتسعة مع اتساع مستعمل اللغة العربية.

الهوامش:

١-ينظر:منطق العرب في اللسان/٩٣.

٢-ينظر:العربية وأبناؤها/٣٢.

٣-ينظر:المقتصد،٢/٩٣٥.

٤-ينظر:المقتصد،١/٣٧١،والتذييل والتكميل،١٠/١٣٩.

٥-ينظر:المقتصد،١/٣٧٢.

٦-ينظر:التذييل والتكميل،١٠/١٢٧.

٧-ينظر:نظرية التلويح الحواري/٥٦.

٨-ينظر: المقتصد،١/٣٧٤.

٩-ينظر:نفسه،١/٣٧٥.

١٠-ينظر :نفسه،١/٤٧١.

١١-الموطأ لمالك.باب الجنائز-١٦،حديث ٨٢.

١٢-ينظر:ديوان أبي تمام،٣/٦٧.

١٣-ينظر: المقتصد،١/٤١٣.

١٤-ينظر :نفسه،١/٤١٣.

١٥-البيت من شواهد سيبويه.ينظر :الكتاب،١/٣٩٦.

١٦-ينظر :المقتصد،١/٤١٣.

١٧-ينظر :خزانة الأدب،١١/٣٦٤،رقم الشاهد(٩٦٠)

١٨-ينظر :المقتصد،١/٣٦٧.

١٩-ينظر :نفسه،١/٣٦٩.

٢٠-أصول النحو العربي(أحمد محمود نحلة)/٩٩.

٢١-لمع الأدلة/٩٣.

٢٢-ينظر :أصول التفكير النحوي/١٣-١٤.

٢٣-ينظر :. السماع اللغوي،عبد الرحمن الحاج صالح/١٥٩.

٢٤-ينظر :منطق المظفر/١٨٥،والعقل عند الشيعة الإمامية/١٠٠.

٢٥-ينظر :الخصائص،١/٣٦٠،والإصباح في شرح الاقتراح/٢١٣.

٢٦-المقتصد،١/٦٦٧.

٢٧-ينظر :نفسه،٢ /٧٧٢.

٢٨-نفسه،٢/٧٧٣.

٢٩-ينظر :الكتاب،٢/١٩٢.

٣٠-ينظر :المقتصد،٢/٩٥٤.

٣١-نفسه،٢/٩٥٣.

٣٢-ينظر :نفسه،٢/٩٥٣.

٣٣-ينظر :نفسه،٢/٩٥٣.

٣٤-ينظر :الاستدلال في المنطق وتطبيقاته في اللسانيات/٢٧٩.

٣٥- شرح المفصل لابن يعيش،١/٥٨.

٣٦-ينظر : مغني اللبيب.٢/٨٨٤.

٣٧-ينظر :المقتصد،٢/٨٦٣.

٣٨-ينظر :الاستدلال في المنطق وتطبيقاته في اللسانيات/٢٨٠.

٣٩-ينظر :المقتصد،١/٥٠٧-٥٠٩.

٤٠-نفسه،١/٥١٦.

٤١-نفسه،١/٥١٦.

٤٢-لمع الأدلة/١٢٧،وينظر :الإصباح في شرح الاقتراح/٣٦٢.

٤٣-ينظر الإصباح في شرح الاقتراح/٣٦٢-٣٦٧.

٤٤-ينظر :الكتاب،١/٧،والمقتضب،٤/٢٦.

٤٥-ينظر :منزلة المعنى في نظرية النحو العربي/١٧٦.

٤٦-ينظر :المقتصد،١/٢٥٦.

٤٧-ينظر :شرح الرضي على الكافية،١/٢٧٣.

٤٨-نفسه،١/١٧.

٤٩-الإغراب في جدل الإعراب/٤٦.

٥٠-ينظر :لمع الأدلة في أصول النحو/٤٥.

٥١-ينظر :الاقتراح في علم أصول النحو/٢٢٤.

٥٢-ينظر المقتصد،١/٤١٥.

٥٣-ينظر :نفسه،١/٤١٥.

٥٤-نفسه،١/٤١٦.

٥٥-ينظر :نفسه،١/٤١٧.

٥٦-ينظر :نفسه،١/٤١٧.

٥٧-ينظر :نفسه،١/٤١٧.

٥٨-ينظر :إستراتيجيات الخطاب/٤٧٠.

٥٩-ينظر :التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي/٢٢٠. اللسان والميزان/٢٢٧-٢٢٨.

٦٠-ينظر :ارتقاء السيادة/٨٠-٨١.

٦١-ينظر :المقتصد،٢/٨٥٠.

٦٢-ينظر :نفسه،٢/٨٥٠.

٦٣-ينظر :نفسه،٢/٨٥١.

٦٤-ينظر :المنطق في اللسانيات/١٣٥.

المصادر والمراجع

١-ارتقاء السَّيادة في علم أصول النحو،الشيخ أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري،تح:د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي،دار الأنبار-العراق ،ط١ ،١٩٩٠م.

٢-الاستدلال في المنطق وتطبيقاته ي اللسانيات،د.طارق المالكي،دار كنوز المعرفة،عمان -الأردن،ط١، ٢٠١٩م.

٣-إستراتيجيات الخطاب،مقاربة لغوية تداولية،د.عبد الهادي بن ظافر الشهري،دار الكتاب الجديد المتحدة،بنغازي -ليبيا،ط١ ،٢٠٠٤م.

٤الإصباح في شرح الاقتراح،د.محمود الفجال،دار القلم،دمشق-سوريا،ط١ ،١٩٨٩م.

٥-أصول التفكير النحوي،د.علي أبو المكارم،منشورات الجامعة الليبية،ط١ ،١٩٧٣م.

٦-أصول النحو العربي،د.أحمد محمود نحلة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر،بيروت -لبنان،ط١ ،١٩٨٧م.

٧-الإغراب في جدل الإعراب،أبو البركات عبد الرحمن الأنباري(ت٥٧٧هـ)،تح:سعيد الأفغاني،دار الفكر،بيروت-لبنان،ط٢ ، ١٩٧١ م.

٨-الاقتراح في علم أصول النحو وجدله،أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)،تح:طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الصفا ،القاهرة-مصر،١٩٩٩م.

٩- التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي،د.محمد عديل عبد العزيز،دار البصائر،القاهرة-مصر،ط١ ،٢٠١١م.

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)،تح:د.حسن هنداوي،دار القلم،دمشق-سوريا،ودار كنوز إشبيليا،

١١-خزانة الأدب ولبُّ لباب لِسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)،تح:الأستاذعبد السلام محمد هارون،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٢ ،١٩٧٩م.

١٢-الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ،تح:د.محمد علي النجار،عالم الكتب،بيروت -لبنان،ط٢ ،٢٠١٠م.

١٣-ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي،تح:محمد عباده عزام،دار المعارف ،مصر،١٩٥٧م.

١٤-شرح الرضي على الكافية،رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)،تح:يوسف حسن عمر،منشورات قار يونس،ليبيا،١٩٧٨م.

١٥-شرح المفصَّل،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)،تح:أحمد السيد سيِّد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة-مصر،(د.ت).

١٦–العقل عند الشيعة الإمامية،رشدي محمد عليان، منشورات جامعة الكويت ،ط١ ،١٩٧٣م.
١٧–الكتاب،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت١٨٠هـ)،تح:الأستاذعبد السلام محمد هارون،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة–مصر،ط٢ ،١٩٧٧م.
١٨–اللغة العربية وأبناؤها،أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية،د.نهاد الموسى،دار المسيرة للطباعة والنشر،ط٣ ،الأردن،٢٠١٥م.
١٩–لمع الأدلة في أصول النحو،أبو البركات عبد الرحمن الأنباري،تح:سعيد الأفغاني،دار الفكر،بيروت–لبنان،ط٢ ،١٩٧١م.
٢٠–اللسان والميزان أو التكوثر العقلي،د.طه عبد الرحمن،المركز الثقافي العربي،بيروت والدار البيضاء،ط١ ،١٩٩٨م.
٢١–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،تح:د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،مؤسسة الصادق،طهران –إيران،ط١–١٣٧٨هـ.
٢٢–المقتضب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد،تح: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب بيروت–لبنان،٢٠١٠م.
٢٣–المقتصد في شرح الإيضاح ،أبو بكر عبد القاهربن عبدالرحمن الجرجاني(ت٤٧١هـ)،تح:د.كاظم بحر مرجان،دار الرشيد للنشر،بغداد– العراق،١٩٨٢م.
٢٤– منزلة المعنى في نظرية النحو العربي،د.لطيفة إبراهيم النجار،دار العالم العربي للنشر والتوزيع،دبي،ط١ ،٢٠٠٣م.
٢٥–المنطق ،الشيخ محمد رضا المظفر،دار المتقين،بيروت –لبنان،ط١ ،٢٠١١م.
٢٦– منطق العرب في علوم اللسان،د.عبد الرحمن الحاج صالح،دارموفم للنشر،الجزائر،٢٠١٢م.
٢٧–المنطق في اللسانيات،ينس ألوود ولارس–غونار أندرسون و أوستن دال،ترجمة عبد المجيد جحفة،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت لبنان،ط١ ،٢٠١٣م.
٢٨– نظرية التلويح الحواري،أ.هشام إبراهيم الخليفة،مكتبة ناشرون لبنان،بيروت–لبنان،ط١ ،٢٠١٣م.